سلسلة كتب المستقبل

التهديدات البيئية

التداعيات الجيوسياسية والأمنية والاقتصادية لتغير المناخ

تحرير: محمد العربي

المستقبل
للأبحاث والدراسات المتقدمة

التهديدات البيئية:

التداعيات الجيوسياسية والأمنية والاقتصادية لتغير المناخ

تحرير:
محمد العربي

المستقبل
للأبحاث والدراسات المتقدمة

بطاقة فهرسة:

العربي، محمد (محرر).
التهديـدات البيئيـة: التداعيـات الجيوسياسـية والأمنيـة والاقتصاديـة لتغيـر المنـاخ/ تحريـر محمـد العربـي؛ تأليـف آيـة يحيى... [وأخ].- ط 1.- أبوظبـي: المسـتقبل للأبحاث والدراسات المتقدمـة، 2024.
220 ص؛ 24 سم، (سلسلة كتب المستقبل)

ردمك (النسخة المطبوعة) 978-9948-771-13-5
ردمك (النسخة الإلكترونية) 978-9948-771-12-8

1. التغيرات المناخية
2. التغيرات المناخية – الجوانب السياسية
3. التغيرات المناخية – الجوانب الأمنية
4. التغيرات المناخية – الجوانب الاقتصادية
5. التغيرات المناخية – الجوانب الاجتماعية

أ. يحيى، آية (مؤلف مشارك)
ب. العربي، محمد (محرر)
ج. العنوان
د. السلسلة

الإخراج الفني: عبدالله خميس
التدقيق اللغوي: محمذن الغوث
© جميع الحقوق محفوظة للناشر
مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة أبو ظبي - 2024
www.futureuae.com

عن المستقبل:

مركز تفكير (Think Tank) مستقل، أنشئ عام 2014، في أبوظبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة، للمساهمة في تعميق الحوار العام، ومساندة صنع القرار، ودعم البحث العلمي، فيما يتعلق باتجاهات المستقبل، التي أصبحت تمثل إشكالية حقيقية بالمنطقة، في ظل حالة عدم الاستقرار وعدم القدرة على التنبؤ، خلال المرحلة الحالية، من خلال رصد وتحليل وتقدير "المستجدات" المتعلقة بالتحولات السياسية والاتجاهات الأمنية، والتوجهات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية، والتفاعلات المجتمعية والثقافية، المؤثرة على مستقبل منطقة الخليج، وفي نطاق الشرق الأوسط عموماً.

للاتصال والمعلومات:

برج سكاي تاور، جزيرة الريم، الطابق(31)
ص.ب 111414 أبوظبي, الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 4513 444 02 971+
فاكس: 4732 444 02 971+
Email: info@futureuae.com
www.futureuae.com

*حقوق النشر محفوظة ولا يجوز الاقتباس من مواد الإصدار من دون الإشارة إلى المصدر

المستقبل
للأبحاث والدراسات المتقدمة

المدير التنفيذي
حسام إبراهيم

المستشار الأكاديمي
د. إبراهيم غالي

رئيس التحرير
عبداللطيف حجازي

نائب رئيس التحرير
آية يحيى

باحثو المركز
علي صلاح
أحمد علوبة
أحمد عاطف
د. إيهاب خليفة
هالة الحفناوي
مصطفى ربيع
إبراهيم الغيطاني
يارا منصور
محمد محمود السيد
محمد العربي
شريف هريدي
محمود قاسم

الإخراج الفني
عبدالله خميس
عادل خطاش

التدقيق اللغوي
محمذن الغوث

العلاقات العامة
رحاب مكرم
info@futureuae.com

النشر والتسويق
أمجد محمد جروين
marketing@futureuae.com

الفهرس

المقدمة:

تغير المناخ: أبعاد متعددة وتأثيرات مُتشابكة ____ 07

الفصل الأول:

تغير المناخ: التعريف والآثار وطرق المواجهة

آية يحيى ____ 17

الفصل الثاني:

تغير المناخ في سياق التنافس بين القوى الكبرى

محمد العربي ____ 47

الفصل الثالث:

تغير المناخ والعنف السياسي: مسارات الارتباط وأنماط التأثير

محمد محمود السيد ____ 75

الفصل الرابع:

عامل مُضاعف: تغير المناخ وتأجيج النزاعات المائية

شريف هريدي ____ 99

الفصل الخامس:

المهاجرون البيئيون: تصاعد النزوح عالمياً جراء تغير المناخ

هالة الحفناوي ____ 125

الفصل السادس:

التكيف والتخفيف: صناعة الطاقة وجهود مكافحة تغير المناخ

155

إبراهيم الغيطاني

الفصل السابع:

تغير المناخ وإعادة التفكير في نموذج التنمية العالمي

185

علي صلاح

المقدمة

تغير المناخ: أبعاد متعددة وتأثيرات مُتشابكة

يُعد تغير المناخ، وما يحمله من فرص ويجلبه من تحديات، أحد أهم القضايا المؤثرة في بنية النظام الدولي الراهن، فعلى الرغم من بروز الاهتمام بهذه القضية منذ سبعينات القرن العشرين، فإنها باتت تحتل حالياً موقع الصدارة في أي نقاش حول ما سينتهي إليه النظام الدولي في العقود المقبلة. ويعود ذلك إلى أن قضية المناخ والموارد تعبر عن التداخل بين أبعاد الأمن الإنساني وأمن الدول، فتأثيرات تغير المناخ، تتسم بكونها متعددة ومعقدة، كما أن طبيعتها العابرة للحدود، تطرح تساؤلات عميقة حول مستقبل سيادة الدول، كونها قد تؤدي إلى تدخلات خارجية بدافع منع "إبادة بيئية"؛ إذ إن الانبعاثات الكربونية التي تصدر في دولة ما تتسبب في تسريع وتيرة تغيّر المناخ في كل مكان من العالم وليس فقط داخل حدود تلك الدولة. ويمكن القول إن قضية تغير المناخ، بأبعادها المختلفة، تعيد تأكيد عولمة الأزمات والمخاطر.

دائماً ما شكلت الجغرافيا والبيئة المسرح الذي تجرى على ساحته التفاعلات البشرية، سواء كانت صراعية أم تعاونية، وغالباً ما تأثرت طبيعة هذه التفاعلات بالتغيرات التي شهدتها البيئة المحيطة بالتجمعات البشرية، التي تعد مصدر إعاشتها وازدهارها ومورد قوتها. ويبدو أن هذا التغير كان وسيظل أبدياً؛ فالتاريخ عادة ما يحدث على خلفية "التغير المناخي" بمفهومه الأوسع، فقد تشكلت الحضارات البشرية الأولى بسبب تغيرات مناخية وبيئية دفعت البشر للانتقال من مناطق تعاني ندرة في الموارد إلى أخرى ذات موارد وفيرة. وواكبت هذه الحركات البشرية الصراعات الأولى على الموارد في عصور ما قبل اكتشاف الزراعة منذ 10 آلاف عام.

وكان هذا الانتقال المستمر سبباً وراء انتشار "العمران" البشري في القارات الخمس المأهولة. ومع اكتشاف الزراعة واستقرار المجتمعات، استمر التدافع بين المجتمعات الزراعية والرعوية بسبب الصراع على الموارد النادرة، وغالباً ما انتهى هذا التدافع باستيعاب المجتمع الرعوي داخل الريف والحضر. ومع

الأخذ في الاعتبار دور العوامل الأخرى، مثل الأيديولوجيا والدين والخلافات العرقية والإثنية، كثيراً ما كانت الموارد محركاً رئيسياً للتحولات الكبرى في التاريخ الحديث؛ بداية من الاستكشافات الجغرافية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، والاستعمار في القرنين التاسع عشر والعشرين، والحربين العالميتين الأولى والثانية، وغيرها.

إن ما يجعل التغير المناخي الحالي مختلفاً عن حالات التغير السابقة، هو أنه ناتج عن التدخل البشري، وليس نتيجة للعوامل البيئية الطبيعية المتعلقة بدوران كوكب الأرض. فعمليات التصنيع الكثيفة الملوثة للغلاف الجوي، وما خلفته من انبعاثات كربونية مسببة للاحترار، أدت إلى شكل من أشكال اختلال التوازن البيئي، والذي ظهر في التغير المناخي الحاد، ما بين الفيضانات والجفاف، ودرجات الحرارة الحادة انخفاضاً وارتفاعاً، والتصحر، وحرائق الغابات، وارتفاع منسوب البحار بما يهدد بعض المدن الساحلية وبعض الجزر الصغيرة في المحيطات، وغيرها من ظواهر تشكل ضغطاً على السكان.

ومع تشابك الأزمات الناجمة عن تغير المناخ في العقود الأخيرة، أصبحت قضية تغير المناخ ذات أولوية قصوى على جدول أعمال المجتمع الدولي ومنظماته الحكومية وغير الحكومية، حيث تصاعدت الدعوات للتحرك لمكافحة التغير المناخي وتداعياته الكارثية على المجتمعات، خاصة تلك الأكثر تعرضاً للأزمات المناخية والأقل قدرة على مواجهة آثاره. وغالباً ما تم التعبير عن تغير المناخ باعتباره قضية متعلقة بالأمن الإنساني، أي الذي يؤثر في أمن الأفراد والمجتمعات، وسبل العيش والرفاهية. إلا أن تصاعد تأثيراته وتعقدها مؤخراً دفعه نحو نطاق الأمن القومي للدول؛ خاصة مع بروز العلاقة بين تغير المناخ والصراعات والحروب الأهلية في الداخل، أو في حالات التنافس المستمر على الموارد بين القوى الدولية على اختلاف موقعها في بنية النظام الدولي. وعليه، لم يعد تغير المناخ محل اهتمام "الفاعلين المناخيين"، مثل المنظمات الدولية المتخصصة والمجتمع المدني فقط؛ بل أصبح في صلب اختصاص "الفاعلين الأمنيين" وعلى رأسهم مؤسسات الدفاع والجيوش، وغيرها.

البعد الأمني لتغير المناخ

بدأ استخدام مصطلح الأمن البيئي، بما يشمل تغير المناخ، على نطاق واسع، في ثمانينات القرن العشرين عندما أصدرت المفوضية الدولية للأمن والبيئة تقرير "مستقبلنا المشترك" في عام 1987، والذي أفرد فصلاً كاملاً عن الأمن البيئي[1]. ومنذ ذلك الحين، تم تضمين المصطلح في العديد من التقارير الدولية واستراتيجيات الأمن القومي للدول، كاستراتيجيتي الأمن القومي الأمريكي والروسي وتقارير الاتحاد الأوروبي، والتي أشارت إلى تغير المناخ باعتباره قضية أمنية، وغالباً ما ربطت تغير المناخ بتدهور البيئة والمخاطر القائمة على الموارد والتلوث.

يتعلق الأمن بمعالجة المخاطر الوجودية، أي البقاء، أو تلك التي تعوق المجتمع ومؤسساته عن أداء مهامه. ويعكس النظر إلى تغير المناخ وتدهور البيئة باعتبارها قضية أمنية، تغير طبيعة المخاطر والتهديدات التي تمثلها؛ أي انتقالها من نطاق "الاختلال في النظام الفيزيقي" للأرض إلى تهديدها لاستقرار ورخاء المجتمعات، لتصبح أولوية ملحة على جداول صانعي القرار، وما يستلزمه ذلك من تخصيص للموارد اللازمة لمعالجة آثارها.

اعتادت أدبيات دراسات الأمن الدولي الإشارة إلى تغير المناخ والتدهور البيئي باعتبارهما خطراً أمنياً غير تقليدي، في مقابل المخاطر التقليدية المتمثلة في الحروب والصراعات العرقية والإثنية والإرهاب، وغيرها من أشكال العنف المادي. كذلك، شهد الحقل جدلاً حول علاقة تغير المناخ بالصراعات، وما إذا كان مسبباً مباشراً لها، ففي الوقت الذي يرى فيه أحد الاتجاهات ضرورة إثبات العلاقة بين تغير المناخ والصراعات، ذهب اتجاه آخر إلى أن العلاقة بين تغير المناخ، وتداعياته، والصراعات ليست مباشرة؛ حيث تختلف استجابة المجتمعات، التعاونية أو التصارعية، للخطر المناخي الواحد، وتتأثر هذه الاستجابة بما يحظى به المجتمع من مؤسسات وثقافة وبنية اجتماعية. لذا، اتجه الرأي الأخير إلى اعتبار تغير المناخ محفزاً أو عاملاً مضاعفاً للصراع.

1- Report of the World Commission on Environment and Development: Our Common Future, **UN Sustainable Development**, 1987, Available at: https://tinyurl.com/ykuwmdac

وفي الوقت الذي ترى فيه بعض الاتجاهات ضرورة "أمننة" قضية المناخ، حتى تتمكن الدول والحكومات من التعامل معها باعتبارها أولوية على مستوى التخطيط أو تخصيص الموارد، يرى اتجاه آخر أن "أمننة المناخ" سيجعله محل شد وجذب سياسي بين التيارات السياسية المختلفة. ويبرز هنا الجدل السياسي في داخل الولايات المتحدة الأمريكية بين الجمهوريين والديمقراطيين حول مدى محورية قضية المناخ. من ناحية أخرى، ترى بعض الاتجاهات أن اعتبار تغير المناخ قضية "أمن" لا يخدمها، انطلاقاً من أن أدوات الأمن، خاصة عندما يتعلق الأمر بالقوات المسلحة وغيرها من أدوات الأمن الصلبة، ليس لها دور فعال في الوصول إلى سياسات التكيف أو درء المخاطر. ويذهب هذا الاتجاه إلى أن المقاربات الأكثر ملاءمة لتغير المناخ هي سياسية واقتصادية واجتماعية.

لا يعد هذا الجدل أكاديمياً فقط؛ بل يأخذ منحى سياسياً أيضاً، خاصة عندما يتعلق الأمر بتداعيات "أمننة المناخ". فعلى سبيل المثال، تقدمت كل من جمهورية إيرلندا ونيجيريا، في ديسمبر 2021، بمشروع قرار لمجلس الأمن الدولي يركز على "تعزيز تحليل الأمم المتحدة للعلاقة بين تغير المناخ وعدم الاستقرار في الدول والمناطق الموجودة على جدول أعمال المجلس"، وطالب المشروع الأمين العام للأمم المتحدة بإصدار تقرير عن هذه القضايا بحلول ديسمبر 2023. ووافقت 12 دولة من أعضاء مجلس الأمن على المشروع، فيما امتنعت الصين عن التصويت، وعارضته روسيا والهند. وجاءت المعارضة الروسية الهندية للقرار على أساس عدم وجود إثبات علمي بين تغير المناخ وعدم الاستقرار، وأن هذا الادعاء قد يخلق مساحة جديدة لعمل المجلس، ويحول قضية علمية واقتصادية واجتماعية إلى مسألة عرضة للتسييس. وبالتالي، قد تستخدم في الصراع الدولي أو ذريعةً للتدخل[2].

2- "Security Council Fails to Adopt Resolution Integrating Climate Related Security Risk into Conflict-Prevention Strategies", **UN Press Release**, December 13, 2021, Available at: https://rb.gy/57chn

شكل (1): تغير المناخ مهدد للسلام ومحفز لعدم الاستقرار

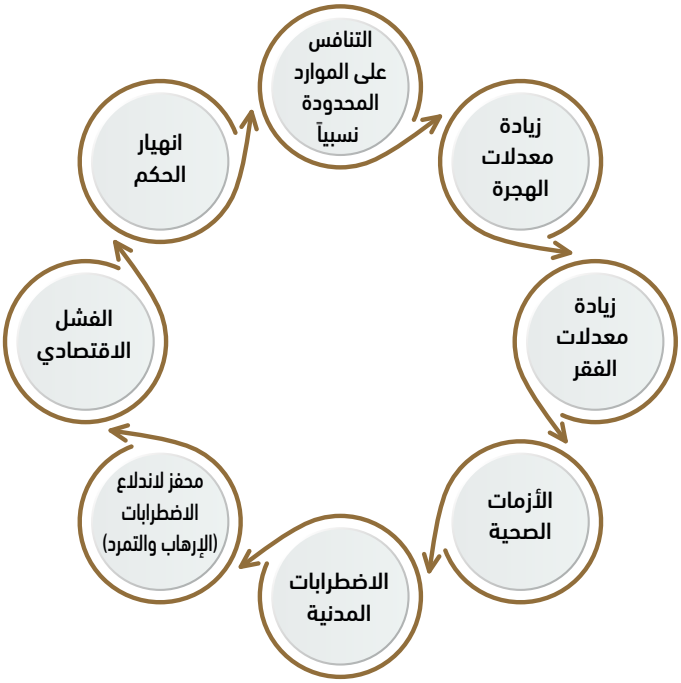

البعد الجيواقتصادي لتغير المناخ

بدأ مصطلح "الجيواقتصادية"، الذي هو ملازم للجيوسياسية، في الصعود مع قرب انتهاء الحرب الباردة، حيث استخدمه الاستراتيجي الأمريكي "إدوارد لوتواك"، في عام 1990، في مقاله "من الجيوسياسات إلى الاقتصاديات: منطق الصراع ولغة التجارة"[3]؛ والذي أشار فيه إلى استمرار الصراع الدولي بانتقاله من ساحة الصراع العسكري المباشرة إلى ساحة التجارة، وذلك مع اتجاه الدول لتوظيف المصالح الاقتصادية لتعزيز وضعها الجيوسياسي، وكذلك استغلال قوتها الجيوسياسية، متضمنة قوتها العسكرية، لتعزيز مصالحها

3- Edward N. Luttwak, "From Geopolitics to Geo-Economics: Logic of Conflict, Grammar of Commerce," **The National Interest**, No. 20, Summer 1990, pp 17 - 23.

التجارية والاقتصادية. قد يبدو هذا المنطق الجيواقتصادي ملازماً لتطور النظام الدولي منذ نشأته في القرن السابع عشر، واتساع نطاق الاستعمار الغربي في القرنين التاسع عشر والعشرين، إلا أن تراجع الأبعاد الأيديولوجية مع انتهاء الحرب الباردة، واتساع استخدام الأدوات الاقتصادية في التنافس الدولي، قد منح "الجيواقتصادية" القدرة على تفسير آليات ومستقبل التنافس على قيادة النظام الدولي؛ خاصة مع تصاعد القوة الاقتصادية للصين، وعودة حروب التجارة بين القوى الدولية.

من هذا المنطلق، يمكن القول إن تغير المناخ قضية جيواقتصادية بامتياز؛ إذ إنه يعيد توزيع الثروات حول العالم بنسب متفاوتة، ويُمكن بعض القوى الدولية من توظيف مواردها الاقتصادية، بما في ذلك موارد الطاقة والمعادن والماء والغذاء، لتعزيز قوتها. ويتضح ذلك بشكل أكبر في موارد الطاقة، التي تعد ساحة كبيرة للتنافس والصراع بين القوى الدولية، وهو ما برز في حالة الصراع بين روسيا والقوى الغربية على خلفية التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا. كذلك، تشكل حروب التجارة بين الدول مظهراً للتفاعلات الجيواقتصادية؛ حيث تتجه الدول لتقييد قدرة خصومها ومنافسيها على الوصول إلى الأسواق. ومن المتوقع أن يؤدي الضغط على الموارد، جراء تغير المناخ، إلى تواتر حروب التجارة بين القوى الساعية لمراكمة مصادر قوتها من الموارد الطبيعية الحيوية.

في إطار ما سبق، يأتي هذا الكتاب محاولةً لرسم خرائط وتداعيات ظاهرة تغير المناخ، وتشابكاتها مع الجوانب التعاونية والصراعية في النظام الدولي، سواء على مستوى تفاعلاته الجيوسياسية أو الجيواقتصادية المتشابكة. في هذا المسعى، يستعرض الفصل الأول، تطور "تغير المناخ" باعتبارها قضية دولية، وتطور اهتمام الفاعلين في النظام الدولي بها، سواء كانوا دولاً أو منظمات دولية حكومية وغير الحكومية. وخلص الفصل إلى أن اتساع اهتمام الأطر المؤسسية للنظام الدولي بتغير المناخ جاء مع تزايد وتعمق تأثيراته البيئية، وتشابكها مع القضايا الاقتصادية والسياسية والأمنية الأخرى، بحيث أصبح من النادر الآن ألا يكون تغير المناخ جزءاً من استراتيجية عمل المنظمات الدولية، فضلاً عن تعدد المؤسسات الدولية المهتمة بقضايا تغير المناخ والحفاظ على البيئة.

وانطلاقاً من أن تعاطي أطراف النظام الدولي مع قضية تغير المناخ ومعالجة آثارها يتوقف على طبيعة التفاعلات بين أقطابه، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا، وما إذا كانت هذه التفاعلات ستأخذ أشكالاً تعاونية أم صراعية، يأتي الفصل الثاني ليستكشف مواقف الفاعلين الرئيسين في النظام الدولي الراهن من قضية تغير المناخ، وموقعها من محاولات الصين وروسيا لإعادة تشكيله، في مقابل محاولة الولايات المتحدة توظيف تغير المناخ للإبقاء على بنية النظام الدولي الراهن، الذي تشكل عقب الحرب العالمية الثانية، بما يضمن الحفاظ على تفوقها. ويستكشف الفصل أيضاً فرص التعاون بين هذه القوى، وتأثير الصراعات المفتوحة، مثل الحرب الروسية الأوكرانية، على أولوية "المخاطر المناخية"، وكذلك بروز مساحات أخرى للتنافس بفعل تغير المناخ وعلى رأسها المنطقة القطبية، التي تعد بفرص لتعزيز المكانة الجيواستراتيجية لهذه القوى.

ثم يأتي الفصل الثالث، ليتعرض إلى العلاقة بين تغير المناخ بصفته عاملاً مستقلاً، والعنف والصراع متغيراً تابعاً، وذلك انطلاقاً من أن تغير المناخ بات محفزاً للصراعات في داخل الدول وبينها. ويتناول الفصل المداخل المختلفة لهذه العلاقة، وكذلك المسارات والأنماط المختلفة لتأثير تغير المناخ في العنف، وذلك من خلال استعراض عدة أمثلة، من بينها تحفيز تغير المناخ للصراعات والحروب الأهلية والجماعات الإرهابية في المناطق الأكثر تضرراً مثل الساحل الإفريقي، والقرن الإفريقي، وبعض مناطق الشرق الأوسط.

واستناداً على مفهوم "السياسات المائية"، يتناول الفصل الرابع تأثير تغير المناخ في الصراعات المائية القائمة والمحتملة في العديد من مناطق العالم، فلطالما كانت الموارد المائية موضع نزاع بين الدول التي تعاني من "الفقر المائي" أو المهددة في مواردها المائية. ومن المتوقع أن يزيد الاحترار العالمي وتغير المناخ من عمق هذه الأزمات. بيد أن الفصل خلص إلى أن استغلال المياه في الصراعات الدولية يتوقف على نوايا ومواقف الأطراف الدولية، ومدى انفتاحها على التعاون لتنظيم المجاري المائية المشتركة باعتبارها مورداً عاماً، أو سعيها إلى توظيفه من أجل الضغط على الأطراف الأخرى في حالة وجود تنافس أو نزاع فيما بينها. كما خلص الفصل إلى أن حيوية الموارد المائية

وتأثير التغيرات المناخية فيها تستدعي ضرورة وجود تنظيم دولي لهذه الموارد لحسن إدارتها ومنع استخدامها سلاحاً في الخلافات بين الدول.

وفي ضوء بروز ظاهرة "لاجئي المناخ"، كأحد أبرز التداعيات السلبية لتغير المناخ؛ إذ يضطر الأشخاص للنزوح من المناطق الأكثر تضرراً جراء الظروف البيئية المتطرفة إلى دول أو مناطق أخرى قد يحمل الانتقال إليها فرصة للهروب من الظروف المناخية والسياسية والاقتصادية القاسية، يأتي الفصل الخامس، من الكتاب، ليستكشف هذه الظاهرة وتطور أبعادها، ويتناول أصداء تغير المناخ في موجات الهجرة من الجنوب إلى الشمال ومن القارة الإفريقية إلى أوروبا، ومدى استعداد الجهات الدولية المعنية بالهجرة للتعاطي مع الهجرة المدفوعة مناخياً، والتي قد تتزايد في العقود القادمة مع تزايد الاحترار ومعدل الكوارث الطبيعية التي تجبر بعض السكان على النزوح داخل أوطانهم أو الهجرة قسرياً إلى بلدان أخرى. ويخلص الفصل إلى أن ظاهرة اللجوء المناخي توضح مدى تداخل العوامل الأمنية والمناخية والبيئية والسياسية في تشكيل الظواهر الجديدة في النظام الدولي، وهو ما يستدعي حلولاً أكثر تركيباً وتعقيداً، خاصة مع اتجاه التيارات اليمينية في الدول الأكثر تقدماً إلى التركيز على بناء الأسوار وطرد المهاجرين. وأن تغير المناخ يؤكد بشكل قاطع أن الجميع معرض للهجرة بسبب الكوارث الطبيعية التي لا تعرف حدوداً.

عند الحديث عن تغير المناخ، لا يمكن إغفال تأثير هذه القضية في الخطط العالمية للتحول في أنماط الطاقة، من الاعتماد على الوقود الأحفوري، خاصة البترول والغاز الطبيعي، إلى استخدام الطاقة الخضراء والمتجددة، وهو ما يتناوله الفصل السادس، من الكتاب، الذي يرى أن تحول نظام الطاقة أكثر تعقيداً، فهو ليس مجرد الانتقال من مورد متاح إلى آخر ممكن؛ إذ إن تحول الطاقة يستدعي توجيه الاستثمارات المالية وحشد الدعم الفني والاقتصادي، وهي أمور تخضع في النهاية إلى اعتبارات سياسية وفنية دقيقة. وفي كل الأحوال، سيتعين على الدول الطامحة إلى التحول في موارد الطاقة الخاصة بها، بناء استراتيجيات واسعة للتكيف مع تأثيرات تغير المناخ. وفي المجمل، ستتوقف قدرة النظام الدولي على التصدي لتأثيرات تغير المناخ على مجمل السياسات العالمية في خفض الانبعاثات.

وكون التحول إلى الطاقة النظيفة وخفض الانبعاثات، وغيرها من سياسات التكيف، يمثل جانباً واحداً من نماذج التنمية المطروحة أمام المجتمعات البشرية، يأتي الفصل السابع ليشرح تطور نماذج التنمية التي اعتمدتها المجتمعات البشرية في العقود الأخيرة، والتي لم تكن ملاءمة بشكل كبير لكثير من الدول التي تبنتها مع عدم قدرتها على تطوير نماذج خاصة تلائم احتياجاتها، والأخطر من هذا استيعاب هذه النماذج المتأخر لأهمية ومحورية مسألة المناخ. وإذا افترضنا ضغط هذه المسألة في المستقبل القريب، فمن المؤكد أن هناك حاجة إلى إعادة النظر في نموذج التنمية المطروحة أمام المجتمعات البشرية وضرورة إعادة النظر في سياسات الاستدامة التي تدور حول حق الأجيال القادمة في الموارد، ومن بينها الحفاظ على البيئة بما يضمن حقوقها الاقتصادية والاجتماعية.

ختاماً، تتجاوز فصول هذا الكتاب العديد من القضايا الخلافية التي تشوب الجدل حول تغير المناخ، وتنطلق من الافتراض القائل بأن تغير المناخ سيسهم في إعادة تشكيل النظام الدولي وتغيير آليات عمل منظماته بسبب ما يفرضه من تحديات طبيعية وسياسية واقتصادية وأمنية. ويطمح الكتاب إلى سد ثغرة ما زالت قائمة في الكتابات العربية حول "تغير المناخ"، التي لم تطور – حتى الآن- رؤى تعبر عن مصالح العالم العربي للظاهرة وما تستدعيه من استجابات على مستوى الوعي والسياسات، وذلك على الرغم من قطع العالم العربي بشكل عام أشواطاً في ترسيخ سياسات الاستدامة. كما يُأمل أن يسهم هذا الكتاب في تعزيز قدرة مجتمع الباحثين ومحللي السياسات العرب على تطوير سياسات أكثر فاعلية في تعزيز الأمن المناخي للمنطقة.

المحرر

الفصل الأول

تغير المناخ:
التعريف والآثار وطرق المواجهة

آية يحيى

رئيس برنامج "كوب28"، نائب رئيس تحرير سلسلة الكتب،
المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي

الفصل الأول

تُعبر قضية المناخ والموارد عن التداخل بين أبعاد الأمن الإنساني وأمن الدول، فتأثيرات تغير المناخ، تتسم بكونها متعددة ومعقدة، كما أن طبيعتها العابرة للحدود، تطرح تساؤلات عميقة حول مستقبل سيادة الدول، كونها قد تؤدي إلى تدخلات خارجية بدافع منع "إبادة بيئية"؛ إذ إن الانبعاثات الكربونية التي تصدر في دولة ما تتسبب في تسريع وتيرة تغيّر المناخ في كل مكان من العالم وليس فقط داخل حدود تلك الدولة. ويمكن القول إن قضية تغير المناخ، بأبعادها المختلفة، تعيد تأكيد عولمة الأزمات والمخاطر.

ودائماً ما شكلت الجغرافيا والبيئة المسرح الذي تجرى على ساحته التفاعلات البشرية، سواء كانت صراعية أم تعاونية، وغالباً ما تأثرت طبيعة هذه التفاعلات بالتغيرات التي شهدتها البيئة المحيطة بالتجمعات البشرية، التي تعد مصدر إعاشتها وازدهارها ومورد قوتها. ويبدو أن هذا التغير كان وسيظل أبدياً؛ فالتاريخ عادة ما يحدث على خلفية "التغير المناخي" بمفهومه الأوسع، فقد تشكلت الحضارات البشرية الأولى بسبب تغيرات مناخية وبيئية دفعت البشر للانتقال من مناطق تعاني ندرة في الموارد إلى أخرى ذات موارد وفيرة. وواكبت هذه الحركات البشرية الصراعات الأولى على الموارد في عصور ما قبل اكتشاف الزراعة منذ ١٠ آلاف عام.

بيد أن ما يجعل التغير المناخي الحالي مختلفاً عن حالات التغير السابقة، هو أنه ناتج عن التدخل البشري بالأساس، وليس نتيجة للعوامل البيئية الطبيعية. في خضم ذلك، بدأ استخدام مصطلح الأمن البيئي، بما يشمل تغير المناخ، على نطاق واسع، منذ ثمانينات القرن العشرين عندما أصدرت المفوضية الدولية للأمن والبيئة تقرير "مستقبلنا المشترك" في عام ١٩٨٧، والذي أفرد فصلاً كاملاً عن الأمن البيئي. ومنذ ذلك الحين، تم تضمين المصطلح في العديد من التقارير الدولية واستراتيجيات الأمن القومي للدول، كاستراتيجيتي الأمن القومي الأمريكي والروسي وتقارير الاتحاد الأوروبي، والتي أشارت إلى تغير المناخ باعتباره قضية أمنية، وغالباً ما ربطت تغير المناخ بتدهور البيئة والمخاطر القائمة على الموارد والتلوث.

في إطار ما سبق، يأتي هذا الكتاب محاولةً لرسم خرائط وتداعيات ظاهرة تغير المناخ، وتشابكاتها مع الجوانب التعاونية والصراعية في النظام الدولي، سواء على مستوى تفاعلاته الجيوسياسية أو الجيواقتصادية المتشابكة.

ISBN: 978-9948-771-13-5

سكاي تاور ، جزيرة الريم، أبوظبي - إ.ع.م.
تليفون: 513 4444 - 02 - فاكس: 732 4444 - 02
www.futureuae.com

الإخراج الفني: عبدالله خميس